Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

المواءمة بين مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين

Harmonization between combating the phenomena of illegal immigration and protecting the right of illegal immigration

بيدي أمال bidi amal
جامعة الجلفة، مخبر قانون البيئة

University of Djelfa Faculty of Law and Political Science،Professor Lecturer « A » Degree،
Environmental Law Laboratory،Department of Law

الايميل المهني a.biddi@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2021-01-24 تاريخ القبول : 2021-10-04

الملخص:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي أنهكت حكومات الدول في اتخاذ التدابير والاستراتيجيات من أجل مكافحتها والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والأمنية، فطبيعة الظاهرة وسرعة تفشيها في أوساط مختلف المجتمعات أدى إلى ظهور جرائم خطيرة مثل : الاتجار بالبشر والإرهاب ...وغير ذلك.

لذلك تكافلت الجهود الدولية والوطنية لمكافحة هذه الظاهرة، غير أنه لم تعد تقتصر هذه الجهود على قضايا الهجرة غير الشرعية فحسب، بل وصل الأمر إلى مسألة ضمان حقوق المهاجرين غير الشرعيين وتأدية واجباتهم كأجانب، لكن مشكلة إدماجهم في المجتمعات الرافضة لهم يُعَدّ مشكلة أخرى، ويعزى ذلك إلى التباين في الدين واللغة والعادات والثقافة .

لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرض لنقطة مهمة، وهي مدى الموازنة والتوفيق بين مكافحة الظاهرة وما يقابلها من ضمان حقوق المهاجرين غير الشرعيين .

الكلمات المفتاحية : المواءمة ، الهجرة غير الشرعية ، المكافحة ، ضمان حقوق المهاجرين غير الشرعيين .

Abstract:

Illegal immigration is one of the phenomena that exhausted many governments in taking measures and strategies against it and diminish its economic, social, political, health and security effects. The nature of this phenomenon and the speed of its spread among various societies led to the emergence of serious crimes such as: human trafficking, terrorism...etc.

Therefore, international and national efforts have joined forces to fight the phenomenon, however these efforts are no longer limited to issues of illegal immigration only, but the matter goes beyond the issue of guaranteeing the rights of the illegal immigrants and performing their duties as foreigners. Yet again, the problem of integrating them into societies that reject them is another proplem per se, whereby, it is because of variation in religion, language, customs and culture.

Accordingly, the study at hand attempts to address the balance and reconciliation between combating the phenomenon in return for ensuring the rights of illegal immigrants.

Keywords: harmonization, illegal immigration, fighting, ensuring the rights of illegal immigrants.

مقدمة:

الهجرة غير الشرعية قضية كبرى تشغل العالَم وظاهرة تثير الاهتمام الدولي والوطني على حد سواء ، لاسيما أن هذه الظاهرة أخذت أبعادا كثيرة ومختلفة فهي لم تعد مجرد قضية اجتماعية وقانونية فحسب ، بل وصل الأمر إلى أن أصبحت قضية أمنية واقتصادية وثقافية.

وما زاد من تفشي هذه الظاهرة، على الرغم من تواجدها منذ القديم، هو التطور العلمي والتكنولوجي الذي أسهم بشكل أو بآخر في تفاقمها، خصوصاً فيما يتعلق بتطور وسائل المواصلات، ممّا جعل التنقل يتم بسهولة، على الرغم من كل القيود والإجراءات القانونية التي تحول دون ذلك.

حيث تلقي هذه الظاهرة بظلالها على الدولة المستقبلة والمصدر، فلا يمكن للأولى استيعاب تواجد بشري غير قانوني وغير منظم، لماله من آثار سلبية ومخاطر كبيرة على كافة الأصعدة، ولا يمكن للثانية مكافحة هذه الظاهرة التي تنجر عنها عدة آفات اجتماعية وتجاوزات قانونية مترتبة عن الخروج بحثاً عن حياة أفضل في اعتقاد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، غير أن المنتظر يعكس المقدر.

ولأن الظاهرة لم تبق في حدودها الضيقة وإطارها المحدود فإن كل الجهود تضافرت من أجل مكافحتها وطنيا ودوليا.

لكنّ الملاحظ من جهة أخرى أنّ المساس بحقوق الإنسان بات مباحا باسم مكافحة ما يمكن مكافحته، لذلك يمكننا أن نطرح **الإشكالية** التالية:

كيف يمكن الموازنة والتوفيق بين مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين ؟

وتكمن **أهمية** الموضوع المراد دراسته في تحديد أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها، مع التأكيد على الجهود المبذولة لمكافحتها، دون المساس بحقوق المهاجرين غير الشرعيين أو تجاوزها، وعليه فإن لهذه الدراسة أهمية **علمية** وأخرى **عملية**، إذْ تتمثل **الأولى** في الوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى تفشي الظاهرة والجهود المبذولة في مكافحتها.

وأما **الثانية** فتتمثل في تحديد أهم الآثار التي تنجم عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكيفية التعامل معها ومكافحتها دون المساس بحقوق المهاجرين غير الشرعيين.

أما عن أسباب اختيار موضوع المقال فتعود إلى :

أسباب ذاتية : تتمثل في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومساسها بعدة جوانب من الحياة التي نعيشها، حيث إن المجتمع قد عرف نظاماً آخر بتواجد هذه الفئات فيه، وبات من الواجب الجدية في التعامل مع هذه الظاهرة ومكافحتها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية تبرز ضرورة الحفاظ على هذه الفئة وحماية حقوقها.

أسباب موضوعية: يعدّ موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع القديمة الحديثة التي تثار في كل المناسبات وعلى كل الأصعدة، لما له من أهمية أكاديمية تحتاج إلى دراسة معمقة، حيث إن مقالنا قد ركز على أحد أهم الجوانب، ألا وهي التأكيد على حقوق المهاجرين غير الشرعيين في ظل مكافحة هذه الظاهرة.

وبالنسبة لأهداف دراستنا تهدف إلى :

* تحديد أسباب تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
* التأكيد على الجهود الوطنية والدولية في مكافحة هذه الظاهرة.
* التركيز على أهم الضمانات الكفيلة بحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين في إطار مكافحة الظاهرة.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا **المنهج** الوصفي التحليلي ، وهذا نظرا لطبيعة الموضوع التي تفرض وصفا للظاهرة وتحليلها من أجل الوصول إلى الحلول الكفيلة بمكافحتها وحماية حقوق فئة مستهدفة منها و المتمثلة في المهاجرين غير الشرعيين.

وعليه قسمت الدراسة إلى محورين **كخطة** تلم بجوانب الموضوع وفقا للتقسيم الثنائي الآتي :

المحور الأول: الإطار النظري للهجرة غير الشرعية

المحور الثاني:الموازنة بين مكافحة الظاهرة وضمان حقوق المهاجرين غير الشرعيين.

المحور الأول: الإطار النظري للهجرة غير شرعية

سنتعرض في هذا المبحث إلى مختلف الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، والآثار التي تترتب على هذا النوع من الظواهر ، نظرا لخطورتها وأبعادها المتعددة .

أولا : أسباب تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

لقد تعددت واختلفت أسباب تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ويمكن إجمالها فيما يأتي :

1- الأسباب الاجتماعية :

يثبت الواقع أن انتشار البطالة والفقر وصراع الأجيال واختلاف المفاهيم والظروف الحياتية بين جيل وآخر، وتفاقم أزمة السكن، وعدم كفاية دخل الأسرة وما نجم عنه من تدهور في القدرة الشرائية للفرد، كل ذلك كان من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية .

كذلك لا يمكن إغفال المشاكل الاجتماعية على مستوى الأسرة، حيث إن الكثير من المشاكل الأسرية لها آثار أو دوافع للهجرة غير الشرعية، إذ لا يمكن للفرد أن يبني شخصيته في ظل العنف الأسري، وضعف رقابة الوالدين، واللامبالاة وقلة التوجيه والمتابعة.

هذا ما خلف نوعا من الاضطرابات السلوكية والمشكلات الاجتماعية التي من شأنها دفع الأفراد إلى البحث عن حياة أفضل في محاولة الوصول إلى الضفة الأخرى، فيندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة، إلى درجة قبول أي عمل، سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية، وهكذا تصبح الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة خصوصا لدى الشباب للّجوء إلى الهجرة حتى ولو كانت في صورتها غير المشروعة[1].

2-الأسباب الاقتصادية:

إن الفقر وارتفاع الأسعار وعدم توفر فرص العمل، تشكل هاجسا لدى الشباب لأنها تقف دون تحقيق غاياتهم العملية والاجتماعية، ومنها انعكاسات ظاهرة البطالة وزيادة حجم الفقر، ففي الجزائر مثلا بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر حوالي 10% كما يشكل التباين في الأجور عاملا محفزا على الهجرة، إذْ إنّ الحد الأدنى للأجور يفوق من ثلاث إلى خمس مرات المستوى الموجود في بعض الدول[2] ومنه يمكن اعتبار الأسباب الاقتصادية دافعا كبيرا لتفشي الظاهرة وما ينجر عنها من العواقب.

2- الأسباب النفسية:

إنّ حب الاستطلاع والمغامرة، والخوف من المستقبل و المجهول والتفكك الأسري ، كلها عوامل نفسية تدفع الفرد إلى الهجرة غير الشرعية.

ومن أبرز الأسباب تلك الضغوطات النفسية وما تبثه وسائل الإعلام، خصوصا المرئية منها، عن طريق الإشهار، إضافةً إلى النجاح الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده، فهو يشكّل حافزاً كبيراً للهجرة لاسيما عند فئة الشباب[3].

وتعد الهجرة غير الشرعية سوقا سوداء للاتّجار بالشباب، بما لها من آليات لهذا الغرض، كالمكاتب الوهمية التي تعمل على إلحاق العمالة بالخارج، ووسطاء الهجرة والسماسرة والجماعات والعصابات الإجرامية المنظمة[4].

3- الأسباب السياسية والأمنية:

تتضح الهجرة غير الشرعية بشكل واضح في الدول النامية التي تُعْرَف بانعدام الديمقراطية فيها، كما يمكن ملاحظة الهجرة غير الشرعية في الدول التي تعاني الثورات والانقلابات العسكرية والحروب، وتعتبر الظروف الطارئة كفرض عقوبات دولية على مجتمع ما، من العوامل المسببة للهجرة والمحفزة عليها[5].

ومن أمثلة ذلك ما حصل في سوريا مثلاً ، نظراً للأوضاع المأساوية التي تعيشها ، وما حدث في لبنان والحرب الأهلية التي دامت أكثر من عقدين، وفي الجزائر اثناء العشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي، وفي السودان الذي لا يزال يعاني جراء الانقسامات والحروب التي لا تزال تزعزع نظامه واستقراره، والأمثلة كثيرة لا يمكن حصرها، فكل هذه البلدان وغيرها راح شبابها وكهولها يسعون إلى ترك الديار، والبحث عن أماكن فيها الأمان والاستقرار.

وفي ظل الأوضاع السياسية المزرية وغياب أمن الإنسان الذي يعد أحد أهم ركائز التنمية، يلجأ الشباب إلى الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية، سعيا إلى تحقيق الأمن والسلامة[6].

ومنه فإن الهجرة غير الشرعية هي تعبير عن السخط على الوضعية خصوصا لدى فئة الشباب في بلدانهم، فالبلدان المصدّرة للظاهرة كثيرا ما تعاني من حرمان سياسي وقمع لحرية التعبير وانتهاك حقوق الإنسان، وهذا ما ينتج عنه حالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، إذْ تظهر هذه الظاهرة بشكل واضح في دول العالم الثالث التي يلجأ مواطنوها إلى الهروب من الواقع القائم[7].

5- الأسباب الجغرافية و الديموغرافية :

إن للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثرا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج حيث إن البيئة القاسية جرّاء الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، فالفيضانات وثورات البراكين والقحط كلها أسباب تدفع إلى الهجرة[8].

وقد أدت مثل هذه الأسباب وغيرها إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء على المستوى المحدود الضيق، أو في شكل حركات جماعية ، وليست العوامل الطبيعية بأقل أهمية بل تعد

أهمها على الإطلاق في بعض الجوانب، فكثيرا ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفاف التي تحدث اختلالا خطيرا ينعكس سلبا على الحياة، فالدول الواقعة في نطاق حزام الجفاف غالبا ما تعاني من عدة مشاكل بسبب موقعها الجغرافي مما يؤدي إلى خسائر فادحة في القطاع الزراعي.

والمؤكد أن كل هذه المشاكل تعاني منها الدول الأفريقية على وجه الخصوص، إذْ تكبدت خسائر كبيرة على المستوى الاقتصادي والبشري والمادي.

كما يمكن لهذه العوامل الطبيعية والأسباب الديموغرافية أن تسبّب عدم التوازن في النسيج البشري وتوزيعه في الدولة في حد ذاتها.

وبالتالي مثلت عبئا ضخما على العديد من الدول وهددت اقتصادها، بالإضافة إلى التحديات التي واجهتها في إطار إيجاد الحلول المناسبة لتفادي العوامل الطبيعية القاسية.

ومن جانب آخر تعدّ العوامل الديموغرافية من العوامل المحفزة على هجرة السكان، فارتفاع عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة، والظروف الاقتصادية السيئة والظروف السياسية غير المستقرة، كلها تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة بطرق شرعية وغير شرعية إلى أوربا. وتشكل الفروق الديموغرافية فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات والتركيب العمري عاملا مهما في هجرة السكان، بحيث يمكن القول إن الهجرة تمثل تعويضا عن انخفاض معدل النمو السكاني في مجتمع الجذب، كما أن ارتفاع الخصوبة في أقطار الإرسال أي الطرد مقارنة بانخفاض معدل الخصوبة في أقطار الاستقبال أي الجذب يعدّ كذلك من أسباب الهجرة[9].

هذا، وتعاني دول شمال إفريقيا بدرجات متفاوتة من معدلات النمو السكاني التي تتجاوز معدلات نموها الاقتصادي، وتمثل الضغوط الديموغرافية على هذا النحو تحديا حقيقيا لهذه الدول وتتمثل هذه الضغوط في نسب بطالة مُزمنة ومتزايدة، إلى جانب الداخلين كل عام إلى سوق العمل، الأمر الذي يجعل هذه الدول تتطلع لأسواق العمل الخارجية لامتصاص جانب من الأيدي العاملة الفائضة، ولاسيما في دول الاتحاد الأوربي بعد أن تراجعت فرص العمل بأسواق دول الخليج العربية الأسباب متعددة[10].

ووجود ضغوط ديموغرافية وحالة بطالة واسعة المدى، والتي تشكل في مجملها عوامل طرد للسكان من مواطنها، وهذه العوامل لا تكفي وحدها لاستكمال دورة الهجرة سواء القانونية أو غير القانونية، ما لم تتوفر بالمقابل عوامل جذب على الساحل المقابل أي في دول الإتحاد الأوربي.

ثانيا : الآثار التي تترتب على ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

للهجرة غير الشرعية آثار متعددة على مختلف الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، فهي عامل مساهم في ظهور الجرائم بمختلف أنواعها، كما أنها مصدر لانتشار الأوبئة والأمراض على اختلافها، ولها تأثير كبير أيضا على المهاجر نفسه إذ يجد صعوبة في التكيف مع الظروف المستجدة عليه، وتكمن الآثار التي تخلفها الهجرة غير الشرعية فيما يأتي:

أولا : اقتصاديا وتنمويا:

1- الإخلال بآليات سوق العمل وإحداث عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة.

2- انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية، وذات الإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية.

3- تزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية.

4- الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية.

5- انتشار المشاريع الوهمية.

6- تزايد جرائم غسل الأموال[11].

ثانيا : صحياً:

العمالة غير الشرعية قد تكون مصدراً لنشر الأوبئة والأمراض المعدية مثل: الإيدز والتهاب الكبد الوبائي والسل... وغيرها، إضافة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لديهم إمكانيات العلاج، وبما أن تواجدهم غير شرعي، فقد يفقدون بعضا من حقوقهم كالتأمين الصحي.

ثالثا : اجتماعيا:

1-ظهور الأحياء العشوائية وفقدان النسيج العمراني لجماله، إذْ تتدنى الخدمات الضرورية وتنتشر الآفات الاجتماعية كالسرقة والمخدرات،.. وغيرها.

2- دخول عادات غريبة على المجتمع وظهور قيم جديدة وثقافات دخيلة مثل التسول والتسكع والبطالة.

3- وجود مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة.

4- ترسيخ قيم دونية العمل اليدوي لدى أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين[12].

رابعا : أمنيا:

يعدّ الأمن المشكلة الأكبر والأخطر، حيث تزيد الظاهرة من حدة معدلات الجريمة وتنوعها، وتزيد من خطورتها إذ يجد رجال الأمن صعوبة في اكتشاف الجرائم، وذلك لحسن تخطيط تلك الجماعات لجرائمها واستخدام التقنيات الحديثة بين أنشطتها الإجرامية، الأمر الذي يستتبع قيام الأجهزة الأمنية المعنية بالتحديث المستمر لأجهزتها وبرامجها وأفرادها لمواجهة هذا النوع من الجرائم [13].

فقد تساعد الهجرة غير الشرعية على دخول أفراد غير معروفين أو حتى ذوي أفكار غير سوية ومذاهب أيدلوجية ، كما يمكن أن يلجؤوا إلى الأعمال الإجرامية أو الإرهابية أو المتطرفة من أجل سد حاجاتهم، لذلك يلاحظ أن الهجرة غير الشرعية ينجر عنها الكثير من القضايا والآفات التي تهدد وتزعزع أمن الدولة.

ومن جهة ثانية يعد الاتّجار بالبشر نوعا من العبودية الحديثة وهي في واقع الأمر جريمة ضد الإنسان ذاته وإهانة لكرامته وآدميته بصورة تفوق كونها جريمة ضد الدولة والمجتمع .

إذ تقوم بها عصابات احترفت الإجرام ، وجعلت الجريمة محور نشاطها الذي تمارسه ومصدر دخلها وأجرها الذي تتقاضاه ؛ فهذه العصابات تمارس أنشطتها الإجرامية كعمل ووظيفة ومهنة تهدف من ورائها إلى توليد تدفقات نقدية ضخمة وسريعة الحركة ، تقبل التنقل عبر وسائط متعددة ومختلفة وبعضها تقليدي والآخر مبتدع ، وإن كان في النهاية مخالفا للعادات والأعراف ويمثل الاتجار في البشر مصدراً للربح من الجريمة المنظمة.

والاتجار بالبشر جريمة طبيعية خاصة باعتبار وضعها سلعة متحركة ومتجددة في فئة خاصة من بشر يعانون من الفقر الشديد والبطالة وعدم الأمان الاجتماعي ؛ والدول المصدرة هي عادة دول فقيرة اقتصاديا وتعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية وأخلاقية، أما الدول الطالبة أي المستوردة فهي في غالب الأحوال من الدول الغنية اقتصاديا والمتمتعة بقدر عال من الرفاهية والرخاء الاقتصادي والتي تعاني في نفس الوقت من التخلف الأخلاقي و ضعف الوازع الديني، فهذه الدول تعدّ أرضا صالحة لجذب هؤلاء الضحايا بالنظر لما تقدمه من وعود تتمثل في توفير فرص العمل وتهيئة حياة أفضل أو مداخيل مرتفعة ومساواة بالعمالة الوطنية، وغالبا ما تكون هذه الوعود كاذبة، ومن أمثلة تلك ما يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي دول الخليج، ودول الشرق الأوسط، ودول غرب أوربا.

ويوصف شعور المهاجرين أنه يمر بخطوات متتالية أو ما يسعى إليه المهاجر الجديد هو مطالب الحياة من محاولة العثور على عمل الحصول المال، وإيجاد مأوى، ثم تأتي مرحلة الشعور بالعزلة وعدم الانسجام، حيث تبدأ مرحلة التأزّم النفسي؛ ومن مظاهر هذه المرحلة: القلق والاكتئاب، والانشغال الزائد بالذات وأعراض أخرى نفسية وجسمية، والانسحاب من المجتمع (على عكس المرحلة السابقة) مع بعض مشاعر العداء والشك كلما زاد شعوره بالعزلة والضياع، ويشعر الفرد بالانزعاج وعدم الراحة و تستغرق هذه المرحلة شهورا عديدة ثم تبدأ المرحلة الثالثة عندما يبدأ الفرد بالتكيف النفسي مع ما يحيط به أو تتزايد مظاهر المرحلة السابقة وتتضخم وينهار الفرد نفسيا أو يصاب بانفصام. وحتى إذا تكيف الفرد يرى لديه الشعور بعدم الانتماء..

مما سبق نخلص إلى أن المفهوم الحديث للهجرة يرتبط بتطور الأمم والقوانين الوطنية، ومستوى الرابطة التي تربط الفرد بدولته، إذْ يمتلك بموجبها حقوقاً وتقع على عاتقه واجبات، ويتمثل أحد حقوقه في الإقامة في البلد الذي ينتمي إليه، ولكن الإقامة لغير المواطن تتعرض لشروط مسطرة في قانون الهجرة وظهور الدول القومية، مما جعل الهجرة قضية سياسية[14].

فالهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية عرفها المجتمع حديثا وبشكل مقلق، خصوصا في السنوات الأخيرة، فالهجرة في حد ذاتها ليست حديثة، بل هي قديمة، ولكنها تحولت إلى هجرة غير شرعية بعد أن قيد الانتقال من بلد إلى آخر، ووضعت التأشيرات واللوائح التي يجب احترامها للدخول إلى دول الاستقبال، الأمر الذي يصعب على الكثير التزوير أو التسلل عبر الحدود خفية، مما يجعل صفة الشخص الموجود في بلد الاستقبال صفة غير شرعية.

ومنه، يمكن أن نخلص إلى أن هناك عوامل وأسباباً كثيرة تدفع الشخص إلى الهجرة غير الشرعية منها : الاقتصادية التي تتمثل في نقص فرص العمل، والعوامل الاجتماعية متمثلة في عدم قدرة الشخص على تلبية حاجاته، والعوامل السياسية المتمثلة في فشل الحكومات في إعداد برامج تنموية ناجعة.

بالإضافة إلى العوامل المحفزة الأخرى من تأثير الإعلام والقرب الجغرافي والاستقرار في دول الجوار، حيث يرى فيها الشخص الراغب في الهجرة الحياة الأفضل والمنتظرة.

المحور الثاني :الموازنة بين مكافحة الظاهرة وضمان حقوق المهاجرين غير الشرعيين:

سنقوم في هذا المبحث بالتعرض، بصورة موجزة لأهم الإجراءات التي رصدت على المستوى الوطني والدولي من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو على الأقل الحد منها، مع الإشارة في المطلب الثاني إلى ضمان حقوق المهاجرين رغم صفتهم غير الشرعية في ظل مكافحة الظاهرة.

أولا :الإجراءات الكفيلة بمكافحة الهجرة غير الشرعية

يبقى المهاجر غير الشرعي المتواجد على أرض دولة ما بصورة غير قانونية، له أن يكفل حقه في ظل مكافحة الظاهرة التي باتت تسبب أزمة سياسية وقانونية واجتماعية وثقافية وحتى أمنية بين الدول، ولذلك لابد من مراعاة حقوق المهاجر غير الشرعي التزاماً بالمبادئ التي نادت باحترام حقوق الإنسان.

ومنه فإن الإجراءات المتخذة من أجل مكافحة الظاهرة هي إجراءات على المستوى الوطني والدولي.

فعلى الصعيد الوطني قام المشرع الجزائري بتجريم الهجرة غير الشرعية تحت عنوان: الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني في القانون رقم (09-01) المؤرخ في 25 فيفري 2009م، حيث جاء في نص القانون المادة 175 مكرر1. (... يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر و بغرامة من 20000 د ج إلى 60000 د ج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتخلص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ وأماكن غير مراكز الحدود...)[15]

وبالرجوع إلى نص المادة فإنه لا يمكن منع المواطن من حق من حقوقه كالسفر أو الهجرة، لكن لابد من مراعاة القواعد والنظم القانونية سواء للدولة المصدرة أو المستقبلة، والعكس صحيح.

فحق الدخول أو الخروج مكفول للطرفين، وذلك بمراعاة استيعاب الدولة المستقبلة بالنسبة للطرف الأول، ومراعاة الصالح العام بالنسبة للطرف الثاني، وهذا ما قد يعمل على التوفيق بين الدولتين أي المستقبلة والمصدرة.

كما عمدت الجزائر إلى مكافحة الظاهرة من خلال القانون (08-11) المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها[16].

حيث نصت المواد من 36 إلى 50 على الكثير من الإجراءات التي من شأنها تشديد العقوبات على المهاجرين غير الشرعيين، وبالنظر إلى ممارسة الأخير لحقه في الخروج أو الدخول، فإنه بالمقابل قد انتهك حقا من حقوقه وهو حق الحياة بتعريضها للمخاطر، والذي يختلف كثيرا عن الانتحار.

أيضا من بين الجهود الوطنية اعتماد المغرب على ترسانة قانونية في تدبير قضايا الهجرة واللجوء وبالرغم من تبنيه لإستراتيجية وطنية لإيجاد الحلول إلا أن تدفقات موجات المهاجرين يربك تدخلات الدولة ، فحسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2017 م بلغ عدد الأجانب بالمغرب 84000 أجنبي وحسب مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب فإن عددهم وصل بتاريخ 31 ماي 2017 م إلى 8994 أجنبي يتوزعون على جنسيات مختلفة .

حيث أكد المشرع المغربي على مجموعة من الأطر القانونية الوطنية و المؤسساتية المتعلقة بالهجرة و اللجوء في سياق تمكين من نظام وطني فعال لتدبير قضايا الهجرة و اللجوء مع مراعاة حقوق المهاجرين و اللاجئين ، فأوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره حول الهجرة وسوق الشغل المغربي في 30 نوفمبر 2018 م والذي صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس على أن ملائمة الإطار القانوني وتحيينه يشكلان شرطا أساسيا لإنجاح عملية إدماج المهاجرين [17].

أما على الصعيد الدولي فقد عمدت الأمم المتحدة إلى وضع برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

وقد تم التوقيع والتصديق على البرتوكول بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسين في 15 نوفمبر 2000 م[18].

وتشير أحكام البرتوكول في المادة (2) لأغراض هذا البرتوكول وهي منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهربين.

وقد أشارت المادة (6) من البرتوكول إلى الآتي:

تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمدا ومن أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى:

أ- تهريب المهاجرين.

ب- القيام بغرض تسهيل تهريب المهاجرين عن طريق إعداد وثيقة سفر أو هوية مزورة، وتدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها.

ج- تمكين شخص ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعنية من البقاء فيها دون تقيد بالشروط اللازمة لبقاء المشروع في تلك الدولة، وذلك باستخدام الوسائل المذكورة في الفقرة (ب).

و أول ما حرص هذا البرتوكول على إقراره في ديباجته هو دولية جريمة تهريب المهاجرين بطبيعتها، إذ لا تتم داخل الوطن الواحد، وإنما تتم من دولة إلى أخرى ومن ثم لا يمكن لدولة بمفردها أن تكافحها، مما يتطلب نهجا دوليا شاملا لمواجهة هذه الجريمة، وهو ما يتطلب التعاون بين هذه الدول لمكافحة تهريب المهاجرين والقبض على مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين الوطنية واتخاذ كافة التدابير لمواجهتها من تبادل المعلومات وغيرها من التدابير الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

ومنه نص البرتوكول صراحة على أهداف يسعى لتحقيقها والمتمثلة في :

1- منع ومكافحة تهريب المهاجرين.

2-حماية حقوق المهاجرين المهربين ومساعدتهم مع احترام كامل حقوقهم الإنسانية.

3- تعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف.

ومن ثم فإن أحكام هذا البرتوكول تدور حول ثلاثة محاور رئيسية:

تعريف جريمة تهريب المهاجرين، حماية الضحايا، التعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الجريمة.

كما يستنتج من البرتوكول أن جريمة تهريب المهاجرين والتي تعد جريمة ذات طابع وطني ترتكبها جماعة إجرامية منظمة ومحترفة ودولية عابرة للحدود.

أيضا من بين الآليات الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ما أكد عليه الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في بنده 04 :" يحق للاجئين والمهاجرين التمتع بنفس حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية ، التي يجب احترامها وحمايتها وتحقيقها في جميع الأوقات ، ومع ذلك فإن المهاجرين و اللاجئين مجموعات متميزة تحكمها أطر قانونية منفصلة ، ويحق للاجئين فقط التمتع بالحماية الدولية المحددة التي يبينها القانون الدولي للاجئين " ويشير الاتفاق العالمي إلى المهاجرين ويقدم إطارا تعاونيا يتناول الهجرة بكل أبعادها .[19]

حيث أن الاتفاق العالمي يقوم على أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان ، واحترام مبدأ عدم جواز فسخ قوانين الحماية ومبدأ عدم التمييز ، وذلك من خلال تنفيذ الاتفاق والاحترام الفعال لحقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتها و إعمالها ، بغض النظر عن وضعيتهم من حيث الهجرة ، زيادة على ذلك أكد الاتفاق على وجوب والالتزام بالقضاء على جميع أشكال التمييز ، بما في ذلك العنصرية وكره الأجانب والتعصب ضد المهاجرين و أسرهم .[20]

ثانيا :ضمان حقوق المهاجرين غير الشرعيين في ظل مكافحة الظاهرة:

إن مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يعني المساس بحقوق المهاجر غير الشرعي أو انتهاكها، بل لابد من الدولة المصدرة والمستقبلة من مراعاة ظروفهم وأخذ الأسباب والدوافع التي أدت بهم إلى الهجرة بعين الاعتبار، و الذي أدّ إلى وقوعهم في المحظور والمخاطر، إذ يمكن أن يكونوا ضحايا كما يمكن أن يكونوا مذنبين .

لذلك أولت الكثير من المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان والوثائق الدولية ذات الصلة اهتماما كبيرا بالحقوق التي يستوجب أن يتمتع بها المهاجر غير الشرعي خصوصا في الدولة المستقبلة.

منها: الحق في المأكل والمشرب والمأوى، والحق في الحياة عموما، فهم تركوا دولهم من أجل الظفر بحياة أفضل، فمع محاولة الدول لمكافحة الظاهرة، لابد من مراعاة حقوقهم وخلق نوع من التوازن بين تأكيد حقوقهم ومكافحة الظاهرة

فالمؤكد أن الدول والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة لطالما نادت بحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية، إلا أنها هي التي أوجدت الفروق بين الشمال والجنوب، فزادت الأول غنى والثاني فقرا، وهذا ما أدى إلى تزايد الظاهرة وتفاقمها وعدم السيطرة عليها .

فلا يمكن أن يتصور أنها تتزن الأمور بميزان التوازن، لذلك وجب توفير الحد الأدنى للمهاجر سواء أكان شرعيا أم غير شرعي الحقوق التي يحتاجها حتى يتمتع بصفته الآدمية على الأقل.

فالمواثيق الأممية ذات صلة بحقوق الإنسان تحظى بأهمية خاصة بسبب عالميتها، والتي من بينها:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، وهما اللذان أقرا عام 1966م، وغيرها من الاتفاقيات، وهي في مجملها تعد مرجعيات فكرية وسياسية وقانونية لحقوق الإنسان أو ما يطلق عليه التشريعات الدولية لحقوق الإنسان.[21]

فالفلسفة التي ستترك بين هذه الوثائق هي أن الإنسان يجب أن يحظى بالكرامة والمساواة، لأنه كائن إنساني، بصرف النظر عن اختلاف العرق واللغة والجنس والثقافة، والانتماء القومي والانتماء الاجتماعي والمكانة.

فالخلاصة أن الإنسان هو إنسان في كل مكان، وأن البشر متساوون وإن اختلفت عناصرهم وألوانهم ومقاديرهم وحظوظهم.[22]

فالهجرة ظاهرة إنسانية لابد أن تدار بذكاء وإنسانية، حتى نحولها إلى فرص إيجابية لأطرافها، أي للمهاجرين أنفسهم وأوطانهم، والدول التي تستضيفهم، في إطار ما يعرف بقضايا الأمن الإنساني.

الخاتمة:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية باختلاف أطرافها وأسبابها وآثارها هي ظاهرة اجتماعية وإنسانية بالدرجة الأولى تستدعي مكافحتها تضافر جهود الجميع محليا ودوليا وإقليميا، وعلى كافة الأصعدة السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية والأمنية.

لكن في مقابل مكافحة هذه الظاهرة لابد أن يبقى المهاجر غير الشرعي، له الحق بأن يتمتع بحقوقه أو بالحد الأدنى منها.

وأن تحاول كافة الجهود المبذولة العمل من أجل الحد من هذه الظاهرة التي تفشت في إيجاد التوازن بين مكافحة الظاهرة وحق المهاجر غير الشرعي، بأن يتمتع بحقوقه باعتباره إنساناً كيفما كان وأينما وُجد.

أ*أما عن نتائج الدراسة:

_ الهجرة غير الشرعية ظاهرة تمس فئة الشباب أكثر من غيرها من فئات المجتمع، كما يتطلع هذا الشاب إلى العبور لأوربا لما يرى فيها من تحقيق لأحلامه.

_ الهجرة غير الشرعية ظاهرة لها آثارها على كلا الطرفين، الدولة المستقبلة والمصدرة، وتمس استقرار الطرفين الاجتماعي والثقافي والأمني والسياسي.

_ أخذ ظاهرة الهجرة غير الشرعية بنوع من الضبابية وعدم الوقوف على الأسباب الحقيقية من أجل مكافحتها بشكل فعلي.

-المعاملة المتباينة للمهاجرين غير الشرعيين قد تفضي إلى شكل من أشكال التمييز العنصري .

-اختلال النسيج المجتمعي جراء عدم دمج هذه الفئات ويعزى ذلك إلى خصوصية المجتمع .

ب *التوصيات المقترحة :

وعليه يمكن أن نتبع خطوات واستراتيجيات لتحقيق الموازنة بين مكافحة الظاهرة وحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين حيث إنه :

_ لابد ألا نتناسى حق المهاجر غير الشرعي في حقوقه في ظل مكافحة الظاهرة.

_ العبرة ليس بالترسانة القانونية المتخذة والتدابير الأمنية المشددة من أجل مكافحة الظاهرة، بل لابد من وجود استراتيجية علاجية للظاهرة وإرادة سياسية فعلية، إذ يجب أن تكون هناك حلول واقعية، مع توفير المناخ المناسب للحد من هذه الظاهرة، وذلك بتوفير مناصب الشغل ، الاستثمار ، التنمية...وغير ذلك.

_ إيجاد وعي لدى الشباب من خطورة الظاهرة.

_ لابد من أن تعمل الحكومات من تفعيل دور المجتمع المدني في إطار الحد من الظاهرة.

-وجوب إنشاء مخابر بحث و ورشات عمل من أجل الوصول إلى الحلول الجذرية للظاهرة .

-ضرورة تنسيق العمل مع دول الجوار للحد ومكافحة الظاهرة

-سن قوانين ردعية لمكافحة الظاهرة والمتسببين في تفشيها .

_ ضرورة تسهيل إجراءات الهجرة الشرعية ، لتفادي تفاقم الهجرة غير الشرعية.

-ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حقوق المهاجرين غير الشرعيين ومحاولة دمجهم في المجتمع وفقا لخصوصية الأخير.

-وجوب محاربة التمييز العنصري بكل أشكاله ،حتى وإن كان الفرد مهاجرا بصفة غير شرعية .

قائمة المراجع:

الكتب :

01 - زهران سناء حامد، **إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر الاغتراب** ، دار القاهرة، مصر،2004

02- حمدي شعبان، **الهجرة المشروعة (الضرورة والحاجة)**، مصر، مركز الإعلام الأمني.

03- طارق الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية**. **رؤيا مستقبلية**، ط 01، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009.

04- كمال مبنغ،**أهم المنظمات الإجرامية للهجرة غير الشرعية في العالم**، ط 01، بيروت، دار الرشيد، 1969.

05- محمد رشيد الفيل، **الهجرة و هجرة الكفاءات العلمية العربية و الخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا**، دار مجدلاوي، الأردن، 2000.

06- مصطفى عبد العزيز مرسي،**قضايا المهاجرين العرب في أوربا**، ط 01،أبوظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2010 .

07- عبد الفتاح بيومي حجازي، **الجريمة في عصر العولمة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2008.

08- عزت حمد الشيشي، **المعاهدات و الصكوك و المواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، في مجموعة مؤلفين، مكافحة الهجرة غير المشروعة، ط1، الأردن، دار الحامد، 2014.

09- عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** ،الرياض، مركز الدراسات والبحوث القانونية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

المذكرات و الأطروحات العلمية :

10- ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.

المداخلات :

11- عبد الرحمان شحشي ، **الإطار القانوني لدخول وإقامة الأجانب ومحاربة الهجرة غير الشرعية بالمغرب** ، مداخلة في إطار أعمال المؤتمر الدولي الأول الموسوم ب: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية – بين الواقع والتداعيات -، يومي 17، 18 أكتوبر 2019، ألمانيا ، برلين .

الوثائق الرسمية والقانونية :

12- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، الصادرة في 18 مارس 2009 المعدلة و المتصلة لقانون العقوبات 09-01 .

13- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 36، الصادرة في 02 يوليو 2008 م، المتعلقة بالقانون رقم 08-11 المؤرخ في 25يونيو 2008 م، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها وتنقلهم فيها .

14- للجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاستكو)، **موجز السياسات الإجتماعية حول هجرة الشباب في البلدان العربية**، العدد الثالث، 2009 م .

15 - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 19 ديسمبر 2018 ، ARE73/195، ص 03.

الهوامش:

[1]- حمدي شعبان، **الهجرة المشروعة (الضرورة و الحاجة)**، مصر، مركز الإعلام الأمني ص07.

[2]- ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص59.

[3]- زهران سناء حامد، **إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر الاغتراب** ، دار القاهرة، مصر،2004، ص 107.

[4]- طارق الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية**. **رؤيا مستقبلية**، ط 01، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009، ص48.

[5]- محمد رشيد الفيل، **الهجرة و هجرة الكفاءات العلمية العربية و الخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا**، دار مجدلاوي، الأردن، 2000، ص42.

[6]- اللجنة الإقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاستكو)، **موجز السياسات الإجتماعية حول هجرة الشباب في البلدان العربية**، العدد الثالث، 2009، ص08.

[7]- ساعد رشيد، مرجع سابق، ص62.

[8]- المرجع نفسه،ص 66

[9]- ساعد رشيد،المرجع السابق،ص67

[10]- المرجع نفسه، ص67

[11]-عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة،الرياض، مركز الدراسات والبحوث القانونية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2008، ص82.

[12]--عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص83.

كمال مبنغ،أهم المنظمات الإجرامية للهجرة غير الشرعية في العالم، ط 01، بيروت، دار الرشيد، 1969، ص 50. [13] -

[14]-عبد الفتاح بيومي حجازي، **الجريمة في عصر العولمة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2008، ص02.

[15] - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، الصادرة في 18 مارس 2009 المعدلة و المتصلة لقانون العقوبات 09-01 ، ص04.

[16]- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 36، الصادرة في 02 يوليو 2008م، والمتعلقة بالقانون رقم 08-11 المؤرخ في 25يونيو 2008 م، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ص ص 09- 10 .

[17]- عبد الرحمان شحشي ، الإطار القانوني لدخول وإقامة الأجانب ومحاربة الهجرة غير الشرعية بالمغرب ، مداخلة في إطار أعمال المؤتمر الدولي الأول الموسوم ب: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية – بين الواقع والتداعيات -، يومي 17، 18 أكتوبر 2019، ألمانيا ، برلين ، ص ص 111،112.

[18]- عزت حمد الشيشي، المعاهدات و الصكوك و المواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، في مجموعة مؤلفين، مكافحة الهجرة غير المشروعة، ط1، الأردن، دار الحامد، 2014، ص148.

[19]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 19 ديسمبر 2018 ، ARE73/195، ص 03

[20]- المرجع نفسه ، ص 06

[21]- مصطفى عبد العزيز مرسي،قضايا المهاجرين العرب ي أوربا، ط 01،أبوظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2010،ص 215 -218

[22]-المرجع نفسه ، ص 215